الاقتصاد السياسي لأزمة المياه في الوطن العربي

د. عبد المنعم السيد علي *
د. سعد فتح الله *

SUMMARY

The paper aims at a study of one of the main problems facing the Arab nation recently and in the future, concerning the reasons which transferred the water problem into a serious water crisis, which could have critical economic, political and social consequences. That is the case especially because the greatest portion of the surface water resources originate outside the Arab countries, a fact which, for sure, puts a great political pressure on them, threatening their economic and political independece. On the other hand, the misuse of the that source by Arab countries in general, together with the absence of laws and policies regulating the uses of water by citizens and firms, have deepened the said crisis, enhanced by the non-coordinated water policies of the Arab countries. That is, in addition to the threats that come from neighboring countries that contain the water springs, especially Turkey and Ethupia. Then there is the Israeli threat, which is most dangerous among the other threats, where Israel aims at controlling the surface and underground water sources, especially in the Jolan Heights and southern Lebanon, in addition to its continuous attempts to infiltrate the two great basins of the Nile and Euphrates rivers through the cooperation and coordination efforts with Turkey and Eutheopia. That is other than the bilateral peace agreements with Jordan and the Palestinian Authority, in which Israel inserted special clauses pertinent to water sources, let alone the unannounced agreements with other parties in the area.

To face this crisis, three courses could be followed, individually or in unison, namely:

1. Rationalization of the water uses.
2. Issuing laws and drawing effective policies regulating the said common uses.
3. Coordinating the Arab policies with regard to joint surface and underground water sources.

* د. عبد المنعم السيد علي أستاذ الاقتصاد (التمويل والمصارف) جامعة آل البيت – الأردن.
* د. سعد فتح الله أستاذ في جامعة آل البيت – الأردن.

مقدمة

الماء كالنفط، هبة الطبيعة، كلاهما مادتان استراتيجيتان، ولكن النفط مادة ناضبة، أما الماء فمادة متجددة. وإن كان كلاهما مصدرا للطاقة فإن الماء عصب الحياة، والنفط مادة مساعدة وليس للماء بدائل، بينما هناك للنفط بدائل عدة كمصدر للطاقة ونضوب الماء فناء الحياة، بينما يمكن إلى حد كبير تجاوز مشكلة النفط عند نضوبه بالاتجاه إلى مصادر أخرى للطاقة.

والحاجة لكلا السلعتين ماسة وضرورية لاستدامة الحياة ويتساويان من هذه الناحية من حيث أهميتها الاستراتيجية، وبالنسبة لوطننا العربى، تحتضن طبيعته الجغرافية احتياطيات هائلة من النفط، ولذا فإن مصدره داخلى صرف وإن كان استخدامه والطلب عليه عالميين. أما الماء فإن مشكلته فى أن ما لايقل عن ٧٠٪ منه يأتى من مصادر خارج الوطن العربى، وهذا فى حد ذاته يشكل مكمن خطر كبير يتضاعف عندما نعلم أن علاقات الوطن العربى بدول المصادر المائية غير العربية يشوبها، فى الغالب الأعم الكثير من التوتر والتقلب وعدم الوفاق، مما يشكل مصدر صراع مزمن كان، وسيبقى، مصدرا لعدم الاستقرار اقتصاديا وسياسيا على مدى الوطن العربى كله فطبيعة الأزمة ليست مرتبطة بمصدر طبيعى قابل للشحة أو الندرة اللتين تمليهما الطبيعة فقط وإنما أيضا متلازمة مع علاقات إقليمية ودولية ذات طبيعة سياسية تفوق فى الغالب فى أهمية تأثيرها، الجانب الطبيعى منها وقد وصل الأمر بالرئيس التركى آنذاك «ديميريل» إلى أن يصرح عند افتتاحه «سد أتاتورك» فى تموز «يوليو» عام ١٩٨٩ بأن لتركيا الحق بأن تتصرف بالمياه التى تنبع من أراضيها كما تشاء كمصادر طبيعية وطنية لايحق لأحد الاعتراض عليها، كما لا يحق لأحد أن يعترض على الكيفية التى تتصرف بها البلدان العربية النفطية بمواردها النفطية [1] ومن أراد مبادلة النفط بالماء فإن الأمر مجرد عملية تجارية يمكن الاتفاق عليها بالتفاوض: الماء مقابل النفط قطرة بقطرة. وذهب أحد الوزراء الأتراك المذهب نفسه عندما أشار إلى أن نهرى دجلة والفرات هما: "أنهار تركية، وعلينا التزامات أخلاقية تجاه الدول التى تمر بها تلك الأنهار.. ومثلما لا يحق لنا بأن نقول بأن لنا الحق فى نقط هذه الدول «سوريا والعراق» ، فلا يحق لهم كذلك أن يطالبوا بالمياه"[2].

إن المياه كمورد استراتيجى، تمس الأمنين الوطنى والقومى لأنها تخلق مشاكل خطيرة وتحديات شاملة لما تمثله من أهمية بالنسبة لأمن السكان الحياتى والغذائى على مدى زمنى غير محدود، وتمثل دراسة حجم الموارد المائية المتاحة مقارنة بحجم الطلب المحلى عليها سبيلا للتعرف على حجم الفجوة المائية من حيث العجز أو الفائض فى الموارد المائية اللازمة لمواجهة الاحتياجات إليها.

وتكمن المشكلة المائية الأساسية التى تواجه الوطن العربى فى أن جميع مصادر المياه السطحية تقريبا تقع خارج النطاق الجغرافى للوطن العربى، وبالتالى خارج نطاق السيطرة العربية. ولهذه المشكلة ابعاد ثلاثة هى:

أولا: البعد الجغرافى:

أو مايمكن تسميته بالبعد الطبيعى أو الفيزيائى لموارد المياه من حيث حجمها والطلب عليها ومصادرها والأقاليم التى تمر بها أو تصب فيها.

ثانيا: البعد الاقتصادى:

الذى يدور حول حجم الطلب وأنواعه وحجم الفجوة المائية، والعوامل المؤثرة فيها أو المحددة لها، ومدى الرشادة فى استخدام الموارد المائية وكيفية إدارة الطلب ووسائل ذلك، بما فى ذلك إنشاء السدود وحجم التصريف ووجهاته من قبل دول المنبع ودول العبور ودول المصب والتأثير المتبادل بينهما من حيث وفرة المياه أو شحتها أو ندرتها.

ثالثا: البعد السياسى:

قطريا وعربيا وإقليميا ودوليا، خاصة بالنسبة لدول الجوار الجغرافى وموقف القانون الدولى والهيئات الدولية من ذلك، والتوجه نحو استخدام المياه كسلاح سياسى من قبل دول المنبع تجاه الدول المستفيدة من الأنهار التى تمر بها.

وسيجرى فى هذا الإطار تحديد، ومن ثم تقييم المواقف العربية، ومواقف دول الجوار والهيئات الدولية والقانون الدولى. وموقف جامعة الدول العربية من الموضوع بكامله.

ويهدف البحث إلى دراسة طبيعة الأزمة المائية التى يواجهها الوطن العربى حاليا وفى المستقبل حيث يتوقع أن تتفاقم فى العقود الثلاثة الأولى من القرن الواحد والعشرين الحالى نتيجة عوامل اقتصادية وسياسية، إقليمية ودولية.

وستكون منهجية البحث وصفية تاريخية وإحصائية وذلك حسبما تقتضيه طبيعة البحث التى هى دراسة تاريخية وأنية ومستقبلية لأزمة قائمة يسعى البحث لتحديد طبيعتها وأسباب قيامها، وحدودها، ومستقبلها وآثارها على البلدان العربية، مفترضين استمرارها مادام مسبباتها قائمة، سواء كانت محلية أو إقليمية أو دولية ومادام الأمر يتعلق بشكل أساسى بمورد طبيعى، متجدد ولكن بتناقص، ومشترك من حيث المنبع والمرور والمصب ومن حيث الاستخدام.

أولا: الفجوة المائية(٢)

قدرت الموارد المائية فى الوطن العربى من مصادرها التقليدية وغير التقليدية فى العام ١٩٩٠ بنحو ٢٥٧ مليار م^{٣} سنويا مقابل استخدامات كلية قدرت بنحو ١٥٤ مليار م^{٣} سنويا وبذلك بلغ الفائض المقدر بنحو ١٠٣ مليار م^{٣}، وحققت معظم الدول العربية فائضا فى مواردها المائية باستثناء كل من عمان والأردن وليبيا أما التوقعات فى العام ٢٠٢٥ فتشير إلى تحول الفائض إلى عجز مائى خطير على مستوى الوطن العربى ككل، إذ قدرت الموارد بـ٢٧٨ مليارم^{٣} مقابل احتياجات كلية قدرت بحوالى ٢٨١ مليار م^{٣} سنويا، مما يعنى أن حجم العجز المائى سيبلغ حوالى ٣ مليار م^{٣}، وبذلك تتحول مشكلة المياه فى الوطن العربى إلى أزمة مائية تشكل خطرا مستقبليا كبيرا يستوجب التفكير الجاد لتحجيمه بكافة الوسائل والأساليب الممكنة، وتزداد حدة هذا الخطر إذا علمنا أن كل الدول العربية ستعانى من عجز باستثناء دول المغرب العربى ولبنان والدول التى تلجأ إلى المصادر غير التقليدية «المكلفة» مع التأكيد على أن أكبر ثلاث دول ستعانى من هذا العجز المائى هى مصر والعراق وسوريا، أى تلك الدول التى تنبع مواردها المائية من خارج أراضيها، ولهذا سيتم إيلائها أهمية خاصة فى هذا البحث، ويعكس الجدول التالى تقديرات للفجوة المائية المتوقعة فى كل قطر من الأقطار العربية فى العام ٢٠٢٥:

تقدير إجمالى المياه المتاحة وإجمالى الاحتياجات والفجوة المائية المتوقة فى الأقطار العربية فى العام ٢٠٢٥ (مليار م٣/سنويا)

القطر	إجمالى المياه المتاحة	إجمالى الاحتياجات المائية	الفجوة
الأردن	٠,٧٨	٢,٣	-١,٤٢
الإمارات	١,٣٦	٣,٢	-١,٨٤
البحرين	٣٢	٣٥	-٠٣
تونس	٤,٥٤	٣,٩٥	٥٩
الجزائر	١٧,٤	١٠,٤٤	٦,٩٦
السعودية	٨,٢٥	٩,٩	-١,٦٥
السودان	٢٤,٣	٣٤	-٩,٧
سوريا	٦,٤	٢٧,١	-٢١
العراق	٤٢,٦	٦٣,٤	-٢٠,٨
عمان	١,٢١	٢,٣٥	-١,١٤
قطر	٢٣	٢٨	٠٥
الكويت	٧٩	٥٩	٢
لبنان	٤,٦	٢,٤٣	٢,١٧
ليبيا	٤,٣٤	٧,٦٣	٣,٢٩
مصر	٧٤	١٠٣,٢	-٢٩,٢
المغرب	٢٨	١٠	١٨
اليمن	٥,٢	٥,٧٣	-٥٣

المصدر: سامر مخيمر وخالد حجازى، أزمة المياه فى المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة، عالم المعرفة، ٢٠٩ (الكويت: المجلس الوطنى للثقافة .

ومن الجدير بالذكر هنا أن الوطن العربى يعد الأفقر عالميا فيما يتعلق بكمية المياه المتاحة له والتى تمثل حوالى ٠,٥ بالمئة من المياه العالمية المتجددة، فى حين يمثل الوطن العربى حوالى ١٠,٢ فى المائة من مساحة العالم و٥فى المائة من سكانه. كما أنه يعد الأفقر ماءً بالمقارنة مع باقى المناطق الكبيرة فى العالم إذ يبلغ المعدل السنوى لنصيب الفرد من المياه حوالى ٤٠٠٠م^{٣} سنويا مقابل ٥٥٠٠م^{٣} سنويا فى أفريقيا، و٣٥٠٠م^{٣} سنويا فى آسيا و٧٧٠٠م^{٣} سنويا فى العالم.

وارتباطا بهذه النتيجة اضطرت بعض الدول العربية التى لا تمتلك مصادر للمياه العذبة إلى الاعتماد على المصادر غير التقليدية للمياه، وتأتى فى مقدمة هذه الدول، دول منطقة الخليج العربى والجزائر والمغرب والصومال وليبيا. فمثلا تحصل قطر على ٨٠ بالمئة من احتياجاتها المائية عن طريق التحلية، والكويت بنسبة ٧٧,٥ بالمئة والإمارات ٦١ بالمئة والبحرين ٥٦ بالمئة والسعودية ٣٠ بالمئة وليبيا ٥ بالمئة وعمان ٣ بالمئة علما أن الطاقة الإنتاجية لوحدات التحلية فى الوطن العربى شكلت فى التسعينيات حوالى ٦٥ بالمئة من إجمالى الطاقة الإنتاجية العالمية، حصلت من خلالها البلدان العربية على ١٤٣٤ مليون م٣ من المياه [٥].

وإذا أردنا تحديد أسباب هذه الأزمة فيمكن حصرها بالعوامل التالية:

١ـ نمو السكان بمعدلات مرتفعة جدا تفوق كثيرا معدلات نمو الموارد المائية.

٢ـ تغير الهيكل الاقتصادى المتمثل بتطور تدريجى فى القطاع الصناعى وإنشاء صناعات جديدة تستلزم موارد مياه أكثر من الصناعات التقليدية المقامة حاليا.

٣ـ زيادة نسبة التحضر بين سكان الوطن العربى مع تطور نوعية الحياة، التى تستلزم زيادة فى كمية المياه المستخدمة للأغراض المنزلية.

٤ـ تحكم الدول الأخرى «دول المنبع» فى كمية المياه المارة بدول المرور والواصلة إلى دول المصب فى الوطن العربى من خلال إقامة السدود والخزانات ارتباطا بمواقف اقتصادية وسياسية تجاه الدول العربية وخاصة من قبل كل من تركيا وإثيوبيا.

٥ـ السيطرة الإسرائيلية على المياه العربية واستغلالها استغلالا مجحفا، إذ سيطرت

إسرائيل على معظم المياه الجوفية فى الضفة الغربية، فضلا عن أنهر الأردن واليرموك والليطانى، والعيون المتدفقة من هضبة الجولان الثرية، ولا تتوقف أطماع إسرائيل عند هذا فقط بل إنها تخطط للسيطرة على أعظم نهرين فى الوطن العربى وهما: النيل والفرات، وتسعى لتحقيق ذلك من خلال تعاونها وعلاقاتها القوية مع كل من تركيا وإثيوبيا اللتين تشكلان الروافد الأساسية لهذين النهرين.

٦ـ الهدر فى استخدام الموارد المائية المتمثل فى تخلف أساليب الرى والتى تؤدى إلى تسرب كميات غير قليلة من المياه إلى باطن الأرض دون الاستفادة فعلا منها، إلى جانب الكمية المفقودة بسبب التبخر، خاصة وأن المناخ فى معظم هذه البلدان حار وجاف، فمثلا قدرت الكمية المتبخرة من بحيرة ناصر «السد العالى» فى مصر بحوالى ١٠ مليارم^{٣} سنويا [٦] كما أن هناك هدرا ملحوظا فى الاستخدام المنزلى لأسباب تتعلق بعدم كفاءة شبكات المياه، وضعف الوعى بأزمة المياه ويقدر الفاقد من المياه فى نظم التوزيع فى الأقطار العربية بحوالى ٥٠-٤٠ بالمئة من إجمالى المياه المنقولة، فعلى سبيل المثال لا الحصر تصل نسبة الهدر هذه فى البحرين «الأفقر بمواردها المائية عالميا» نحو ٦٠ بالمئة إذ يستهلك الفرد البحرينى حوالى ١٢٥ غالونا يوميا مقابل ٥٠ غالونا من المياه العذبة كمتوسط عالمى كما وأن هناك استخدامات غير اقتصادية للمياه فى الاستهلاك بشقيه العام والخاص: مثل رش الشوارع وغسيل السيارات، وغيرها من أوجه الاستهلاك فى جميع أقطار الوطن العربى مما يزيد من نسبة الهدر والفاقد فى استخدام المياه للأغراض المنزلية والاستهلاك اليومى للفرد، ومن جهة أخرى يفقد الوطن العربى حوالى ١٢ مليار م^{٣} سنويا بسبب سوء التحكم فى الأمطار والسيول.[٧]

٧ـ طبيعة المحاصيل الزراعية فى الأراضى العربية والتى تحتاج إلى كميات كبيرة من المياه مقارنة بغيرها من المحاصيل.

٨ـ تلوث المياه الناجم عن ضعف تدفقها من جهة، ومساهمة الإنسان فى ذلك من جهة أخرى وخاصة فى بلدان المنبع، مما يقلل من العرض المتاح منها مستقبلا.

٩ـ عدم وجود إدارة علمية للمياه وتشريعات مائية شاملة، تساهم فى توجيه

الاستخدامات نحو الأغراض الأكثر أهمية ثم الأهم فالأقل أهمية.

١٠. ضعف التعاون العربى فى مجال المياه، شأنه شأن التعاون العربى فى المجالات الاقتصادية الأخرى، مما يساعد دول المنبع على التحكم فى المياه العربية، ويقلل من مجال الاستفادة من المياه بشكل أمثل فى دول المرور والمصب وكان من نتائج ذلك انخفاض نسبة الأراضى المستغلة زراعيا من الأراضى الصالحة للزراعة فى الوطن العربى والتى لاتتجاوز ٢٧٪ فقط (مع عدم إهمال الأسباب الأخرى طبعاً).

١١. عدم وجود سياسة سعرية ملائمة لندرة المياه بالشكل الذى يقلل من هدرها فى جميع مجالات استخدامها. مما قلل من الاهتمام بترشيده من قبل مستخدميه، فمثلا تفرض البحرين رسما سهريا مقطوعاً قدره ٠,٣٠ دولار عن كل وحدة سكنية موصولة بشبكة المياه بغض النظر عن مقدار الاستهلاك، ولا تفرض قطر رسوما على استخدام المياه من مواطنيها مقابل فرض رسوم معتدلة على الأجانب، فى حين تفرض اليمن رسوما تتصاعد مع زيادة الاستخدام بدءا من ٠,٥١ دولار للمتر المكعب الواحد لتصل إلى ٢,٣ دولار إذا تجاوز الاستهلاك ٢٠م٣، وبشكل عام فإن إيرادات المياه لا تغطى إلا نسبة محدودة من تكاليفها تتراوح بين ١٦ بالمئة و٤٩ بالمئة فقط. (٨)

وتجدر الإشارة هنا إلى أن العديد من الأقطار العربية حاولت الاستفادة من المياه السطحية المارة أو التى تصب فيها من خلال إقامة السدود والخزانات، فقبل الحرب العالمية الأولى تم إنشاء سد أسوان فى مصر وسد الأولياء فى السودان وسد الهندية فى العراق وبعد الحرب العالمية الثانية تم إنشاء السدود الكبرى والتى من أهمها على الإطلاق السد العالى فى مصر الذى يعد من أعظم السدود فى العالم ، وكذلك سد الثرثار فى العراق الذى يتم من خلاله تحويل الفائض المائي من دجلة إلى الفرات، فضلا عن السدود الأخرى على دجلة: دوكان ودربندخان وبخمة وأسكى، وعلى الفرات سد حديثة وسد الحبانية. كما أقامت سوريا سد الطبقة على الفرات، وغيرها من السدود فى هذا القطر أو ذاك. ومع ذلك بقى نهران لم تقم عليهما سدود وخزانات همها نهر جوبا فى الصومال ونهر السنغال الذى يمر فى موريتانيا.

كما حاولت أقطار أخرى استغلال المياه الجوفية فيها، ويأتى فى مقدمة ذلك مشروع النهر الصناعى العظيم الذى أقامته ليبيا لنقل المياه من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال لتوفير المياه العذبة للمناطق الساحلية لاستخدامها فى الأغراض المنزلية والصناعية، مع عدم إهمال الكلفة الكبيرة لهذا المشروع كما أقامت مصر مشروع الوادى الجديد الذى يمتد من الجنوب إلى الشمال مارا بواحات الصحراء الغربية. فضلا عن الأسلوب الحديث الذى اعتمدته العربية السعودية فى استغلال المياه الجوفية فى المناطق الشرقية فى زراعة الخضار والحبوب «القمح بشكل خاص» فضلا عن الأهداف الأخرى لهذا المشروع.[٩]

ثانيا: الجانب السياسى للأزمة

لعل من أهم تداعيات أزمة المياه فى الوطن العربى هو جانبها - السياسى - الذى يربط بين الأزمة من جهة، والمواقف العربية، والأقليمية، ومواقف دول الجوار الجغرافى، والمواقف الدولى منها، ودور كل من هذه الأطراف المختلفة فى خلق الأزمة وتأجيجها أو مواجهتها والتخفيف منها - من الجهة الأخرى.

١.تركيا والمياه العربية

ينبع نهرا دجلة والفرات من الأراضى التركية مما يعطى فرصة كبيرة لتركيا للتحكم فى كمية المياه الواردة إلى كل من سوريا والعراق من هذين النهرين اللذين يشكلان عصب الحياة فى هذين البلدين العربيين، وبشكل خاص نهر الفرات الأغزر والأكثر نقاءً وعذوبة من دجلة، ورغم أن ٩٠ بالمئة من مياه دجلة والفرات تنبع من الأراضى التركية، إلا أن العراق يعتمد بشكل كامل على مياههما (رغم أن هناك بعض الروافد من أراضيه تصب فى دجلة). أما سوريا فتعتمد بحوالى ٧٩ بالمئة من مواردها المائية على الفرات، وهنا يكمن جوهر المشكلة المائية فى هذين البلدين.[١٠]

فكر العراق قبل سوريا وتركيا باستغلال أمثل لمياه النهرين فأقام العديد من السدود والخزانات لعل من أهمها: الحبانية والثرثار والهندية والفلوجة والقادسية على الفرات، ودوكان ودربند خان والموصل والعظيم على دجلة، وذلك لتقليل كمية المياه المنسابة إلى الخليج العربى من النهرين، أما السدود السورية فأهمها سد طبقة وسد البعث وسد

الحسكة، فى حين أقامت تركيا عدة سدود أهمها كيبان، ثم بدأت بمشروع تطوير منطقة جنوب شرق تركيا الذى يسمى مشروع غاب (GAP) إذ سيتم بناء عدد من السدود فى تركيا وسادس أعظم سد عالميا. ابتدأ تنفيذه عام ١٩٨٣ وأفتتح عام ١٩٨٩، تصل طاقته التخزينية إلى ٨٥ مليار م^{٣} من المياه[١١] ويولد طاقة كهربائية تقدر بـ٨,٩ مليار كيلو وات، وهناك سد برجيك وسد قرقاميش الذى لا يبعد سوى كيلومترات قليلة عن الحدود السورية. إن اكتمال هذا المشروع سوف يؤدى إلى تقليل حصة كل من سوريا والعراق من المياه فتنخفض حصة سوريا من ٢,١ مليار م^{٣} إلى ١,٢ م^{٣} سنويا، فى حين أن حصة العراق ستخفض بشكل خطير جدا من ٢٩,٣ مليار م^{٣} إلى ٤,٤مليار م^{٣} سنويا فقط، وبالمقابل سترتفع حصة تركيا من ٢ مليار م^{٣} إلى ١٧ مليار م٣ سنويا، هذا فضلا عن أثر المشروع على نوعية المياه التى ستصل مستعملة أصلا (سواء فى الزراعة أو الاستهلاك المنزلى). إلى كل من سوريا والعراق مما يقلل من إمكانية الاستفادة منها، إلى جانب أثرها السلبى على الصحة والزراعة فيهما.[١٢]

ويبدو أن هذا المشروع الضخم له أهداف سياسية مهمة إلى جانب آثاره الاقتصادية والاجتماعية (المعلنة أصلاً والتى تؤكد عليها تركيا)، فمن أهدافه السياسية السيطرة على مياه نهرى دجلة والفرات والضغط على سوريا والعراق بفعل التحري الأمريكى - الإسرائيلى لتركيا بغية إضعاف موقفهما من القضايا والحقوق العربية. وأن تركيا بعملها هذا تخالف القواعد والأعراف الدولية وخير دليل على ذلك رفض البنك الدولى تمويل أى مشروع من المشروعات المقامة فى (الغاب) ، لذا لجأت إلى الاعتماد على نفسها أولا فى التمويل مع تشجيع القطاع الخاص أيضا، وهناك جزء مهم من التمويل جاء من دول عديدة من أهمها إسرائيل والنمسا وألمانيا وفرنسا وبلجيكا، ولم تراع تركيا رأى شريكتيها فى الماء «سوريا والعراق» فى إقامة هذا المشروع وادعت أنها تقدم المياه لهما التزاما بالحق التاريخى المكتسب فقط دون اعتراف بدولية المياه فى هذين النهرين، وأنه يمكن لهما (أى سوريا والعراق) أن يحصلا على حاجتهما من الأغذية والطاقة من تركيا (بعد اكتمال المشروع) مقابل النفط العراقى، وقد تأزمت العلاقة بين تركيا من جهة، وسوريا والعراق من جهة أخرى فى مطلع العام ١٩٩٠ حين قطعت تركيا

مياه نهر الفرات لمدة شهر كامل (من ٩٣/١/٩:٩٣/٢/٩) بهدف ملء بحيرة أتاتورك مما أدى إلى تضرر النشاط الاقتصادى فى هذين البلدين العربيين بشكل كبير وبخاصة فى مجال الزراعة وتوليد الطاقة. إن تركيا تحاول إضفاء صفة اقتصادية على المشكلة وتبعد عنها الجانب السياسى، فكما صرح كاميران عنان الوزير التركى المسئول عن مشاريع دجلة والفرات بأن تركيا لن تقطع المياه عن جاراتها لأسباب سياسية، وقال:

" يمكنك أن تفعل ذلك بالنفط وسيؤدى ذلك إلى توقف الصناعة، ولا يمكنك أن توقف المياه لأنها ستؤدى إلى توقف الحياة، وأن الأتراك يمكن أن يفعلوا ما يحلو لهم فالأنهار تركية وعلينا التزامات أخلاقية تجاه الدول التى تمر بها، وكما لا يحق لنا أن نقول بأن لنا حقا فى نفط هذه الدول فلا يحق لها كذلك أن تطالب بالمياه".[١٣]

وقعت تركيا العديد من الاتفاقيات مع بلدان الجوار غير العربية مثل الاتحاد السوفياتى السابق فى العام ١٩٢٧، واليونان فى العام ١٩٣٤، وبلغاريا فى العام ١٩٦٨، بشأن استخدام المياه المشتركة بينهما وفقا للأعراف الدولية بهذا الشأن. أما الاتفاقيات الموقعة بشأن مياه دجلة والفرات فكانت من أهمها اتفاقية لوزان التى وقعت فى العام ١٩٢٠ بين كل من بريطانيا وفرنسا «كدول انتداب» من جهة، وتركيا من جهة أخرى لتنظيم الرى وحقوق دول المرور والمصب فى الحصول على احتياجاتها من الموارد المائية، فضلا عن اتفاقيات ثنائية مع كل من سوريا والعراق، سميت اتفاقيات صداقة وحسن جوار، تضمنت بعض الفقرات الخاصة بالمياه. كما عقدت اتفاقية للتعاون الاقتصادى والفنى مع العراق فى العام ١٩٧١ أكدت فيها على تأمين حاجة العراق من المياه وملء بحيرة الحبانية ، وضرورة تطوير المباحثات حول نهر الفرات، والتعاون فى السيطرة على التلوث فى المياه المشتركة بينهما كما وقعت سوريا وتركيا عام ١٩٨٧ بروتوكولاً حول توفير معدل سنوى يزيد على ٥٠٠م^{٣} بالثانية عند الحدود السورية ـ التركية بعد تنفيذ سد أتاتورك.[١٤]

وبشكل عام فإن العراق يطالب بحصة مائية مناسبة ومعقولة من مياه دجلة استنادا إلى مبادىء القانون الدولى وحقوقه التاريخية المكتسبة فى النهرين. أما سوريا فتؤكد على ضرورة تحديد الوارد الطبيعى للنهرين «وخاصة الفرات» على أساس القياسات

المائية التاريخية المتوفرة، وتقدير احتياجات المشاريع القائمة وقيد التنفيذ المخطط لها فى البلدان الثلاثة بواسطة لجان مشتركة.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن تركيا عرضت فكرة مايسمى بـ(مشروع أنابيب السلام) الذى يهدف إلى تزويد دول الخليج وإسرائيل بحوالى ميارا م^{3} من المياه من تركيا عبر خطين من الأنابيب. الأول هو الخط الغربى الذى يمر بسوريا والأردن وإسرائيل وغرب السعودية، والثانى هو الخط الشرقى الذى يتجه إلى سوريا والكويت وشرق السعودية والبحرين وقطر والإمارات وعمان والعمر الافتراضى للمشروع هو (٥٠) سنة وبكلفة تتراوح بين ٠,٨٤ و ١٠,٧ دولار للمتر المكعب الواحد، مما يحقق عائدا قدره مليار دولار سنويا لتركيا ولم ينفذ هذا المشروع لحد الآن لأسباب بعضها فنى واقتصادى يتعلق بمن يتحمل التكاليف وبعضها الآخر سياسى بحصول إسرائيل على المياه العربية وإعطاء الفرصة لتركيا للتحكم بالمياه الواصلة إلى العديد من البلدان العربية. (١٥)

وخلاصة القول هنا، أن تركيا (الطرف القوى) تريد استعمال المياه كسلاح سياسى و(اقتصادى) فى المنطقة لتحقيق مصالحها المرتبطة بأمريكا من جهة وإسرائيل من جهة أخرى، وهما البلدان المعروفان بمواقفهما العدائية تجاه المصالح العربية.

٢. إثيوبيا ونهر النيل

يحصل المجرى الرئيسى للنيل على حوالى ٨٥ بالمئة من موارده المائية من الروافد التى تقع فى الأراضى الأثيوبية لذا سيتم التركيز على هذه الدولة دون غيرها من الدول الأخرى التى تساهم فى رفد هذا النهر المهم بالنسبة لكل من السودان ومصر أكبر دولتين عربيتين من ناحية السكان.

وتعود الاتفاقات الدولية بشأن مياه هذا النهر إلى العام ١٨٩١ حين اتفقت كل من بريطانيا وإيطاليا على تقاسم مناطق نفوذ كل منهما فى شرق أفريقيا وتعهدت إيطاليا بعدم إقامة أى مشاريع على نهر عطبرة لأغراض الرى يمكن أن تؤثر على تدفق المياه إلى نهر النيل بشكل محسوس. كذلك عقدت اتفاقات أخرى فى الربع الأول من القرن العشرين بشأن هذا الموضوع. (١٦)

أما مصر وإثيوبيا كدولتين مستقلتين فلم توقعا أى اتفاقية حتى عام ١٩٩٣ حين اتفقتا على وضع إطار للتعاون العام بينهما لتنمية موارد مياه النيل، وعدم القيام بأى نشاط يؤدى إلى إحداث ضرر بمصالح الطرف الآخر فيما يختص بمياه النيل. كما أبدت إثيوبيا تحفظا عاما على اتفاقية عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان بشأن الانتفاع بمياه نهر النيل.

حاولت إثيوبيا منذ منتصف الخمسينيات أن تحتفظ بموارد النيل بكامله لاستعمالها الخاص حسب إعلان الحكومة آنذاك، واتفقت مع أمريكا على إقامة مكتب استصلاح الأراضى واستغلال مياه النيل الأزرق لسد حاجات إثيوبيا فى ميدانى الرى وتوليد الكهرباء، واقترح هذا المكتب إقامة أربعة خزانات رئيسية على النيل الأزرق لزيادة نسبة الأراضى المزروعة فى إثيوبيا بنسبة ١٧ بالمئة وتوليد طاقة كهربائية كبيرة (تفوق كهربة السد العالى فى مصر بثلاث مرات). ولم تقم إثيوبيا إلا ببناء سد فينشا (أحد روافد النيل الأزرق) بتمويل من بنك التنمية الأفريقى، وهذا المشروع أثر على حصة مصر من المياه بحوالى نصف مليار م^3 سنويا، وهناك مشروعات أخرى نفذ بعضها، والبعض الآخر قيد التنفيذ، مثل مشروع الليبرد على نهر السوباط، ومشروع سينت على نهر عطبرة، ومشروع خور الغاش، وإذا نفذت كل هذه المشروعات فإنها سوف تقلل من المياه الواردة إلى مصر بحوالى ٧ مليار م^3 سنويا. وقد نجحت مصر فى عام ١٩٨٣ فى الدعوة إلى إقامة تجمع أفريقى داخل نطاق حوض النيل سمى بـ (الأوندوغو) التى تعنى الأخوة باللغة السواحلية، وعقد هذا التجمع عدة اجتماعات فى القاهرة وأديس أبابا لتحقيق أهداف عدة أهمها: التشاور والتنسيق بين دول المجموعة ودعم التعاون بينها فى شأن المياه والشئون الأخرى مثل ربط دول المنطقة بشبكة كهربائية. وتم بالفعل إقامة مشروع لتوليد الكهرباء فى أسوان المصرية تم توصيله إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. أما الدول التى تشارك فى نهر النيل من غير الدول الثلاث المذكورة فهى زائير ورواندا وبوروندى وأوغندا وتنزانيا وكينيا، فقد اتخذ بعضها إجراءات مماثلة للإجراءات الإثيوبية إذ أعلنت تنزانيا مبدأ نيريرى الداعى إلى عدم الاعتراف باتفاقية ١٩٢٩ لأن الاستعمار البريطانى هو الذى وقع عليها، وحذت أوغندا وكينيا حذوهما مما

حال دون تنفيذ العديد من المشروعات التى استهدفت تنمية موارد نهر النيل فى أعاليه من خلال الاتفاقات العديدة بين هذه الدول ومصر كدولة مصب بشكل خاص لتنظيم الاستفادة من مياه النيل فى مشروعات التنمية فى هذه البلدان بعد استقلالها. علما إن هذه الدول الست لا تستخدم سوى ٠,٠٥ مليار م^{٣} من مياه النيل وتبرز حاجة كل من كينيا وتنزانيا وأوغندا بشكل خاص إلى المزيد من المياه لتحقيق الأمن الغذائى ورى الأراضى.[١٧]

٣.الاتفاقات العربية.العربية بشأن المياه

تعتبر اتفاقية عام ١٩٥٩ بين مصر والسودان (والتى جاءت إثر مطالب السودان بتعديل اتفاقية عام ١٩٢٩ التى تمت تحت إشراف بريطانيا آنذاك للانتفاع الكامل بمياه النيل من الاتفاقيات النموذجية فى هذا الشأن، إذ أخذت بعين الاعتبار حاجة كل منما فضلا عن حقوقهما التاريخية فى المياه واستندت إلى العرف الدولى فى كافة بنودها، ويحصل السودان بموجبها على ١٨,٥ مليارم^{٣} سنويا فى حين تحصل مصر على ٥٥,٥ مليار م^{٣} سنويا، من مياه النيل، وإذا أضيف إليها الفاقد المقدر بـ ١٠ مليار م^{٣} سنويا لأصبح المجموع ٨٤ مليار م^{٣} هى حصتهما من مياه نهر النيل بعد دخوله الأراضى السودانية، وأقامت الدولتان سدودا وخزانات عديدة للانتفاع من النيل لعل من أهمها السد العالى فى مصر والذى يقوم بتخزين مستمر للمياه لأعوام متتالية لتعويض إيراد السنوات الشحيحة والقضاء على التذبذب المفاجىء فى إيراد النهر. وقد حقق السد زيادة فى الإيرادات المائية بمقدار ٢٢ مليار م^{٣} يخص السودان منها ١٤,٥ مليار م^{٣} ومصر ٧,٥ مليار م^{٣}، كما وافقت مصر على دفع مبلغ قدره ١٥ مليون جنيه مصرى تعويضا عن الأضرار التى تلحق بالممتلكات السودانية نتيجة التخزين فى السد.[١٨]

ولم يعقد أى اتفاق بين سوريا والعراق حول نهر الفرات إلا فى عام ١٩٩٠ حين اتفقت الدولتان على أن يحصل العراق على ٥٨ بالمئة من المياه الواردة فى نهر الفرات عند الحدود التركية السورية و٤٢ بالمئة منها لسوريا.[١٩]

أما فيما يتعلق بنهر اليرموك فهناك مشروع سد الوحدة بين سوريا والأردن المقترح منذ العام ١٩٥٣ والذى أعيد طرحه فى عامى ١٩٨٧ ، ٢٠٠٠، وتحصل الأردن على معظم المياه التى يوفرها المشروع لزيادة نسبة الأراضى المروية فيها، وتستفيد سوريا من أغلب كميات الكهرباء المولدة من المشروع. ووقفت إسرائيل حجر عثرة أمام تنفيذ هذا المشروع، علما أن سوريا أقامت العديد من السدود على نهر اليرموك مما قلل من الوارد إلى الأراضى الأردنية. (٢٠)

ومن الملفت للنظر هنا أن البلدان العربية لم تتفق فيما بينها على الاستفادة من الأنهر العابرة لحدودها المشتركة كما لم يكن لها موقف مشترك وموحدة تجاه الدول غير العربية المسيطرة على منابع المياه، أو تجاه إسرائيل التى تسعى للسيطرة على المياه العربية.

ويبدو هذا الأمر واضحا من خلال الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين إسرائيل وكل من مصر والأردن وفلسطين، والتى لم تراع فيها حقوق الدول العربية الأخرى التى تشترك فى المياه (كإهمال سوريا فى اتفاقية وادى عربة بين الأردن وإسرائيل رغم أن مياه نهر الأردن واليرموك تنبع من الأراضى السورية).

كما أن الفترة الماضية شهدت نزاعات وصلت إلى حد التحشيد العسكرى بين البلدان العربية لحل مشكلة المياه المشتركة بينهما، كما حصل بين سوريا والعراق فى العام ١٩٧٨ حين افتتحت سوريا سد الفرات، وحلت المشكلة بقيام سوريا بالسماح بتدفق ٢٠٠ مليون م^{٣} من المياه يوميا إلى العراق، وكان للتدخل السوفياتى والسعودى دور كبير فى حل هذه الأزمة. (٢١) ومن جهة أخرى يفتقر الوطن العربى إلى المشاريع المشتركة بشأن المياه بالرغم من وجود أحواض مياه جوفية مشتركة تمتد تحت أراضى أكثر من قطر عربى كحوض «إيرغ» الشرقى الذى يعد من أكبر الأحواض المائية فى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والذى يقع جنوب جبال أطلس فى الجزائر ويمتد إلى تونس، والحوض الرملى النوبى الذى يمتد داخل الأراضى المصرية والسودانية والليبية، وحوض الساق الذى تتقاسمه الأراضى السعودية والأردنية،وغيرها من الأحواض المائية التى تقع ضمن السيطرة العربية البحتة. (٢٢)

٤ إسرائيل والمياه العربية

نقل عن تيودور هرتزل (Theoder Herzl) قوله: " إن المؤسسين الحقيقيين للأرض الجديدة القديمة هم مهندسو المياه"[٢٣]، وبالنظر إلى هذه المقولة ندرك أهمية المياه فى التخطيط الصهيونى منذ وقت مبكر وقبل إقامة دولتهم على الأرض العربية، وقد تفاوض هرتزل مع اللورد البريطانى كرومر فى العام ١٩٠٣ وطرح فكرة تحويل مياه نهر النيل إلى صحراء سيناء بهدف توطين اليهود فيها، كما أدرك الصهاينة أن مياه نهر الأردن لا تكفى حاجة الدولة المزمع إقامتها من المياه لفترة طويلة، وبالتالى فكروا فى تحويل نهر الليطانى اللبنانى أو الحاصبانى (وهو أحد منابع نهر الأردن) إلى الأراضى الفلسطينية وكانت لهم أفكار واضحة فى اتفاقية سايكس بيكو فى العام ١٩١٦ والتى قسمت الوطن العربى إلى مستعمرات، حين طلبوا إدخال نهر الأردن ونهر الليطانى ضمن حدود فلسطين، تأما خريطة إيزاكس المشهورة حول التصور الصهيونى لمشروع «إسرائيل الكبرى» فقد شملت مصادر المياه فى المنطقة. كما انعكست الأفكار الصهيونية على المفاوضات بين بريطانيا وفرنسا فى تقسيم الأراضى العربية إذ وضع بعين الاعتبار توفير المياه لهذا الجزء من الوطن العربى. ثم جاء مشروع روتبرغ عام ١٩٢٠ لتوليد الطاقة الكهربائية على نهر اليرموك، والذى حظى بالموافقة البريطانية ثم الفرنسية، وبدأ تنفيذه بعد ترسيم الحدود السورية الفلسطينية بين المستعمرين آنذاك، وبعد ذلك اقترح لوذرميلك الأمريكى فى عام ١٩٣٨ مشروعا لشق قناة من البحر المتوسط فى الأراضى الفلسطينية لتصب فى البحر الميت، متضمنا أفكارا للاستيلاء على مصادر مياه نهر الأردن وروافده ونهر الليطانى، فضلا عن تحويل مياه أنهار الدان والحاصبانى وبانياس واليرموك والزرقاء فى أقنية حول وادى الأردن لتسقى أراضيه وأراضى المروج والسهول فى بيسان وأريحا والخليل. كما خطط لاستخدام هذه المياه لتوليد الطاقة الكهربائية من منحدرات وادى الأردن. وقد ضمن لوذرميلك كتابه المعنون «فلسطين أرض الميعاد هذا المشروع وذلك لتسهيل إقناع اليهود بالهجرة إلى فلسطين. [٢٤]

وجاء مشروع هايز عام ١٩٤٨ ليؤكد على تقسيم مياه اليرموك بين إسرائيل والأردن رغم عم وجود أى حدود للنهر مع إسرائيل. وبعد احتلال فلسطين تم تنفيذ عدة

مشروعات من أهمها مشروع ماكدونالد عام ١٩٥٠، ومشروع اليرقون - النقب عام ١٩٥١، ثم مشروع جونستون عام ١٩٥٣ الذى حث على إنشاء خزان على نهر الحاصبانى، وحفر قناة منه لنقل المياه إلى إسرائيل لتستخدم فى محطات لتوليد الكهرباء، كذلك تحويل المياه من نهر بانياس ونهر اليرموك إلى بحيرة طبريا. وقد أهملت حقوق لبنان فى هذا المشروع رغم أن الحاصبانى يقع فى أراضيها، كما تم التركيز على تجميع المياه فى بحيرة طبريا الواقعة فى إسرائيل مما يجعل الأردن تحت رحمة إسرائيل فى موضوع المياه. أما استفادة سوريا من المشروع فإنها محدودة جدا مقارنة باستفادة إسرائيل. (٢٥)

كما قامت إسرائيل بالعديد من المشاريع على نهر الأردن بهدف تحويل مياهه بين بحيرتى الحولة وطبريا لتضمن الحصول على حوالى ١٠٠م٣ من المياه كذلك فإنها ومن خلال مشروع طبريا ـ بيسان حولت المياه نحو المستعمرات الصهيونية، كما حولت نهر الأردن إلى النقب (بأنبوب خط المياه القطرى)، كما قامت بتحويل مياه الينابيع المالحة من بحيرة طبريا إلى مجرى نهر الأردن الأسفل مما أدى إلى زيادة ملوحة مياهه لتصبح محدودة الفائدة فى مجال استخدامها فى الزراعة بشكل خاص، وجاءت اتفاقية السلام الأردنية الإسرائيلية فى عام ١٩٩٤ لتتضمن بنودا خاصة بالمياه فى نهرى اليرموك والأردن، إضافة إلى المياه الجوفية فى وادى عربة التى استغلتها إسرائيل رغم وقوعها فى الأردن، كما تضمنت الاتفاقية بنودا حول الاستعمال البرىء وحماية البيئة النهرية والحفاظ عليها والتعاون بين إسرائيل والأردن لبناء السدود والخزانات على نهرى اليرموك والأردن دون الأخذ بعين الاعتبار حقوق بقية الدول «سوريا ولبنان والأراضى الفلسطينية فى الضفة الغربية) ورغم اعتراف إسرائيل بالسيادة الأردنية على وادى عربة فإنها سوف تستمر باستعمال الآبار التى حفرتها واستعملتها واستبدال ما يعطل منها بناء على ترخيص من الأردن. (٢٦)

أما بالنسبة للاعتداءات الإسرائيلية على بقية موارد المياه العربية فقد تزايدت بعد العام ١٩٦٧ واحتلال إسرائيل لأراضى جديدة فى كل من فلسطين ومصر وسوريا ولبنان (بعد عام ١٩٨٥) وبشكل خاص فقد قامت إسرائيل بنهب الموادر المائية الفلسطينية فى

الأراضى الفلسطينية ، كحصة فلسطين من مياه نهر الأردن والمياه الجوفية فى فلسطين، إذ سيطرت على ٨٠ بالمئة من المياه الجوفية فى الضفة الغربية مما أدى إلى انخفاض الأراضى المروية فيها من ٢٧ بالمئة إلى ٣ بالمئة فقط، كما استولت إسرائيل على الموارد المائية بالجولان السورية وأصبحت تشكل حوالى ٣٠ بالمئة من المياه المستهلكة فى إسرائيل. ولعل تمسك إسرائيل بهذه المرتفعات يأتى من إدراكها لأهمية الموارد المائية التى تحصل عليها منها، فضلا عن أهميتها العسكرية بالطبع، كما استولت على مياه نهر الليطانى الذى ينبع من وادى البقاع وهو من أطول الأنهار اللبنانية، إذ تقوم إسرائيل بتوليد ٤٠ بالمئة من طاقتها الكهربائية بالاعتماد على مياه هذا النهر علما أنه وضع فى حساباتها منذ العام ١٩٤٤ كما رأينا سابقا فى مشروع لوذرميلك، كما عمدت إسرائيل على سرقة مياه جنوب لبنان بعد السيطرة عليه فى العام ١٩٨٢ فربطت شبكات المياه فى بعض مناطق ما يسمى بالحزام الأمنى بالشمال الإسرائيلى، واستغلال الخزان الجوفى عند بلدة الخيام، ونقل مياه الليطانى إلى بحيرة طبريا، وقدرت كمية المياه التى تحصل عليها إسرائيل من هذا النهر بحوالى ١٥٠ مليون م^{٣} سنويا، أو مانسبته ٥٥ بالمئة من مياه هذا النهر الذى يغذى جنوب البقاع. (٢٧)

وتتطلع إسرائيل، أو أنها تسعى، لإبقاء سيطرتها واستغلالها لمصادر المياه العربية كافة حتى بعد توقيعها لما ليسمى اتفاقيات سلام مع السلطة الفلسطينية والأردن (ومع أى دولة أخرى فى المستقبل) كما يسعى المخطط الإسرائيلى لنقل بعض مياه النيل فى اتجاه إسرائيل، واتفقت مع تركيا لتحويل بعض مياه الفرات إليها أيضا. كما أنها تراوغ، شأنها بذلك فى كل الأمور الأخرى وتحاول إلحاق الضرر بالشعب العربى من خلال الإضرار بنوعية المياه الواردة إليه، وخير دليل على ذلك ما حدث فى الأردن عام ١٩٩٨ فى المياه المنقولة إلى عمان الغربية من بحيرة طبريا والتى كانت ملوثة مما أثار أزمة عميقة سياسية واجتماعية وصحية فى الأردن آنذاك.

ويبدو أن إسرائيل لن تتنازل عن سيطرتها على المياه العربية مستقبلا حتى ضمن الاتفاقيات مع الدول العربية، ودليل ذلك البنود الواردة فيما يسمى باتفاقية السلام مع الفلسطينيين، واتفاقها مع الأردن على استمرار استغلالها للمياه الجوفية مع جنوب

الأردن، تصريحات رئيس الوزراء الإسرائيلى السابق أيهود باراك حول عزم إسرائيل على عدم التخلى عن بحيرة طبريا وعدم السماح بتقسيم مياهها مع سوريا فى الاتفاقية التى يمكن أن تعقد بين الطرفين، وتحاول إسرائيل اقتسام الثروة المائية العربية دون أن تقدم شيئا بالمقابل مدعومة بالإسناد الأمريكى والغربى لها. (٢٨)

كما لم تنته أطماع إسرائيل فى هذه الأنهار بل امتدت إلى نهرى النيل والفرات أعظم الأنهار العربية، من خلال تعاونها مع كل من تركيا (وضمن ما سمى بمشروع أنابيب السلام) وإثيوبيا، كما حصلت على تعهد من الرئيس المصرى السابق أنور السادات بإيصال مياه النيل إلى المستوطنات الإسرائيلية عبر أنابيب تحت قناة السويس إلى صحراء النقب (٢٩). وهو أمر لم تستطع إسرائيل تحقيقه لحد الآن ولا نعتقد أن مصر ستذهب مذهب السادات فى هذا الشأن مستقبلا أبدا فى ظل ظروف دولية اعتيادية.

ثالثا: مستقبل الأزمة - الحلول والمواقف والآفاق: دراسة استشرافية واستنتاجية

يتضح من دراستنا أعلاه. أن المشكلة المائية بالنسبة للوطن العربى متعددة الأبعاد: طبيعية جغرافية ، وتاريخية وقانونية وسياسية واقتصادية وفنية. ومن حيث مداها السياسى والجغرافى تتميز بأبعاد قطرية وقومية وإقليمية ودولية. وهناك جانبان أساسيان للمشكلة يتمثلان، أولا، بندرة المياه بسبب وقوع الوطن العربى فى مناطق جافة أو شبه جافة من الكرة الأرضية، وثانيا وقوع أكثر من ٨٥ بالمئة من مصادر المياه العربية خارج المنطقة العربية وخاصة فيما يخص الأنهار الكبرى كدجلة والفرات والنيل التى تنبع من دول غير عربية مما يضفى الأخيرة ميزة جغرافية وسياسية واستراتيجية بالغة الأهمية فى مواجهة الأقطار العربية. هذا بالإضافة إلى الكلفة الاقتصادية الضخمة التى سيتوجب على البلدان العربية تحملها فى حالة سعيها لتطوير مصادر أخرى للمياه، مثل المياه الجوفية ومياه الأمطار وتحلية مياه البحر التى تحتاج كلها إلى استثمارات واسعة وتكنولوجية متقدمة ومكلفة.

وبذلك تتحول مشكلة المياه فى الوطن العربى إلى (أزمة مياه) ذات طابع مركب ومعقد متعدد الأبعاد والمستويات. فضلا عن ندرة ومحدودية الموارد المائية وتدنى نوعية المياه فى الوطن العربى. فإن الفجوة بين الموارد والاحتياجات فى بعض دول الجوار الجغرافى . والطموح الإقليمى لدى البعض الآخر عبر استخدام المشتركات المائية وغيرها من العوامل تتضافر وتتشابل وتتقاطع خالقة جملة من المعضلات والمشكلات والاختناقات الممتدة من الماضى مرورا بالحاضر والتى يتوقع استمرارها مستقبلا"[٣٠]

لهذه الأسباب تنعكس أزمة المياه فى الوطن العربى فى صراع سياسى ناتج عن كون منابع المياه خارج سيطرة الأقطار العربية التى هى مناطق مرور أو مصبات ومن يسيطر علي منابع الأنهار يمكن له استخدامها سلاحا سياسيا وضاغطا على دول المرور أو المصبات العربية وذلك من خلال إدارة عرض المياه لخدمة مصالحها الجيوسياسية والقومية وبذلك تصبح دول المرور أو المصبات تحت رحمة دول المنبع مائيا واقتصاديا وسياسيا وعسكريا، وتصبح المياه مصدرا مهما للنزاع الإقليمى والقومى وعنصرا أساسيا من عناصر الأن القومى العربى.

ومما يزيد من تفاقم أزمة المياه فى الوطن العربى الزيادة الكبيرة فى السكان وما يتبع ذلك من التوسع الزراعى لتأمين الغذاء اللازم لمواجهة النمو السكانى ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة فى مجال الزراعة مما سيزيد من حاجة البلدان العربية للمياه مقابل تزايد الشحة فى كميات المياه التى تستطيع الحصول عليها نتيجة السياسات المائية المتشددة لدول المنبع غير العربية، وبذلك تتحول مشكلة المياه فى الوطن العربى كما قلنا أيضا إلى «أزمة مياه» يتطلب حلها تحركا سياسيا على المستويين القومى والإقليمى وحلولا اقتصادية على المستوي المحلى.

وتتركز الحلول الاقتصادية داخليا بترشيد استهلاك المياه وبإخضاع استغلال الموارد المائية المتاحة إلى تخطيط استراتيجى يأخذ بنظر الاعتبار جانبى العرض والطلب على المياه وربطهما اقتصاديا بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، خاصة فى مجال الزراعة. أى أن الحلول المقترحة هنا تتعلق بإدارة المياه وتقليل الهدر فى استخدامها ، وتغيير التركيب المحصولى للزراعة، فضلا عن إقامة الصناعات غير المستهلكة لكميات كبيرة من المياه. [٣١]

أما الحلول السياسية القومية والإقليمية فهى رهينة بمستقبل العمل العربى المشترك تجاه دول المنبع حجما وعمقا والتزاما ويرتبط ذلك بالتنسيق الوثيق بين العراق وسوريا بالنسبة لنهرى دجلة والفرات، وبين سوريا والأردن ولبنان بالنسبة لمياه أنهار اليرموك والأردن والليطانى وبين مصر والسودان بالنسبة لنهر النيل. ويتطلب ذلك وضع استراتيجية مشتركة بين هذه الأطراف بالنسبة لدول المنبع ودول المرور، وكذلك خطة استراتيجية بشأن الطلب على المياه فى بلدانها ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها وذلك بالنسبة لكميات المياه المتاحة لها، والتنسيق بين مواقفها تجاه دول المنبع والدول المشتركة مع الأنهر التى تمر بها وتشارك فى استغلال مياهها،

ويجب أن يشمل التنسيق بين الدول العربية المعنية الجانبين الاقتصادى والسياسى معا، وضرورة عدم اتخاذ مواقف منفردة تجاه دول المنبع والمرور، بل الإصرار على مواقف جماعية مدروسة بعناية.

ويرتبط ما جاء أعلاه بدول الجوار، التى هى فى الأساس دول منبع متمثلة فى الجانب الأسيوى بتركيا، بالنسبة لدجلة والفرات كأنهر، وبالعراق وسوريا كدول عربية يمر بهما النهران، وفى الجانب الأفريقى بإثيوبيا وجيرانها كدول منبع بالنسبة لنهر النيل، وبمصر والسودان كدول مصب ومرور.

١. حوض دجلة والفرات وتركيا

تتخذ تركيا مواقف متطرفة بادعائها الحق فى الانفراد الكلى باستثمار النهرين باعتبارهما نهرين تركيين لهما مطلق السيادة عليهما والحق المطلق فى استغلالهما بما يحقق مصالحها القومية فحسب وترى تركيا أن نهرى دجلة والفرات يشكلان ثروة وطنية خاضعة لسيادة الدولة التركية ويعنى هذا من وجهة نظر تركيا ـ أن هذين النهرين ليسا (نهرين دوليين) وأن مياههما (مياه عابرة للحدود) فلا تنطبق عليهما أحكام القوانين الدولية والقيود التى تفرضها"[٣٢]

وتسعى تركيا لاستغلال عامل المياه للحصول على امتيازات اقتصادية متمثلة بالنفط العربى والحصول على أموال عربية خليجية للاستثمار فى تركيا، وكذلك لتوسع

علاقاتها التجارية مع الأقطار العربية، ومع أن العلاقات الاقتصادية العربية التركية لا تزال محدودة. إلا أن إمكانية تطويرها لمصلحة الطرفين فى مجالات المياه والنفط والتجارة يمكن استثمارها بما يخدم المصالح المائية لكلا الطرفين. ومع ذلك فإن النتيجة فى اعتقادنا، غير مضمونة بسبب ارتباط تركيا بالغرب عموما، وبالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل على وجه الخصوص.

ويبدو أن تركيا قد تعيد النظر فى سياستها المائية عند توافر شرطين اثنين هما:

أ. إقامة نظام اقتصادى إقليمى يضمن تعاون دول منطقة الشرق الأوسط[٣٣] - طبعا بما فيها إسرائيل - ضمن المشروع الشرق أوسطى الذى تدعو له الولايات المتحدة وإسرائيل.

ب - ربما عند اكتمال جميع مشروعات جنوب شرق الأناضول (GAP) حيث ستكون تركيا عندئذ أكثر قدرة على التفاوض والمساومة استنادا إلى الأمر الواقع[٣٤].

أما فيما عدا ذلك لا يبدو أن تركيا راغبة حاليا فى الوصول إلى حل نهائى لاقتسام مياه النهرين «دجلة والفرات» قسمة عادلة مع سوريا والعراق[٣٥] ذلك أن الخلافات بين طرفى النزاع يقوم على أسس سياسية أكثر منها اقتصادية. ولو بقى هذا الخلاف فى إطاره القانونى الاقتصادى لساعد ذلك على إيجاد حل عادل لقسمة مياه النهرين بين أطراف النزاع جميعا. ومع ذلك فإن الوصول إلى تسوية معقولة ومنصفة مع تركيا أمر ضرورى ولا يمكن تأخيره إلى مدة طويلة قد تتعقد فيها الأمور إلى درجة أكبر وتسوء فيها العلاقات السورية/ العراقية والتركية بحيث يصعب معها الوصول إلى تسوية مرضية. ويقتضى ذلك تنسيقا كاملا بين سوريا والعراق يدعمه إسناد عربى قوى من خلال جامعة الدول العربية، تفهم تركيا من خلاله أن مثل هذه التسوية ستكون من مصلحة الطرفين معا سياسيا واقتصاديا وحتى عسكريا.

٢. حوض النيل. إثيوبيا وجيرانها

أما بالنسبة لنهر النيل، الذى هو أطول نهر فى العالم، فتشترك فى مياهه تسع دول أفريقية أهمها إثيوبيا كدولة منبع، والسودان كدولة عبور، ومصر كدولة مصب، وهكذا فإن مياه النيل مشتركة بين عدد من الدول. وأن كلا من مصر

والسودان تحصلان على المياه من خارج حدودهما مما يضع إثيوبيا فى مركز تركيا من حيث علاقاتها المائية بدول الجوار، خاصة منها مصر والسودان، إذ هى تملك مصادر مياه النيل الرئيسية وتتحكم بحوالى ٨٥ بالمئة من هذه المصادر وتتوفر لديها مصادر وافرة من المياه فلا تعانى من مشكلة مياه، تماما كما هى الحال فى تركيا، وتذهب مذهب تركيا كذلك عندما تعلن أن من حقها التصرف بالمياه فى أراضيها كما ترى لأن ذلك فى حدود سيادتها الوطنية ولا ترى حاجة للتنسيق مع الآخرين.[٣٦] وكذلك كما فى حالة تركيا، تستخدم إثيوبيا مياه النيل كسلاح سياسى، ومثلها أيضا دخلت إسرائيل اللعبة من خلال «تحالف وثيق مع إثيوبيا منذ بداية السبعينيات بهدف الضغط على مصر، كما دخلتها الولايات المتحدة الأمريكية منذ الخمسينيات فى عهد الزعيم الراحل جمال عبدالناصر بسبب موقفها المعادى لسياسته القومية والإقليمية"[٣٧]

أما مصر فتؤكد على حقوقها المكتسبة فى مياه النيل بموجب اتفاقيتى عام ١٩٢٩ ، ١٩٥٩ مع السودان، وعلى الحصول على ما يكفى من مياه النيل للإيفاء باحتياجاتها المستقبلية، كما تؤكد على ضرورة التشاور بين دول الحوض بشأن أية ترتيبات قد تؤثر فى الموارد المائية فى الحاضر أو فى المستقبل.[٣٨]

ويتطلب الأمر عقد اتفاقية شاملة بين الحوض التسع لتحديد حصصها من مياه النيل وينطبق ذلك بشكل خاص على دول الحوض الرئيسية الثلاثة مصر والسودان وإثيوبيا خاصة وأنه ليس هناك قانون دولى يحكم استخدام الأنهار المشتركة بين الدول المتشاطئة معها.

وليس هناك حاليا إلا تعاون محدود بين دول الحوض، وليس هناك سوى اتفاقية واحدة بين مصر والسودان بشأن مقاسمة مياه النهر عقدت عام ١٩٥٩، وكذلك هناك لجنة مشتركة للتنسيق حول مياه النهر ولكن إثيوبيا لا تشارك فيها، مع أنها تجتمع بشكل دورى منذ عام ١٩٧٦، ومع ذلك لم تتوصل لحد الآن إلى أى اتفاق بشأن استغلال عادل لمياه النهر.[٣٩]

وتحت رعاية أمريكية ومشورة وإشراف إسرائيليين شرعت إثيوبيا فى إقامة سدود ومشاريع على نهر النيل مما سيؤثر مستقبلا على دول الحوض الأخرى خاصة فى مصر والسودان. ومن الطبيعى أن مثل هذا التعاون الحالى بين إسرائيل وإثيوبيا لا يخلو من أغراض سياسية واقتصادية تصب فى النهاية فى مصلحة إسرائيل وتضر بالمصالح المائية العربية: "هذا بالرغم من أن مصر وإثيوبيا قد وقعتا فى تموز/يوليو ١٩٩٣ إطارا للتعاون والاتفاق على استخدام مياه النيل على أساس قواعد ومبادىء القانون الدولى، والامتناع عن أى نشاط يؤدى إلى ضرر بمصالح الطرف الآخر فى مايخص النيل،وأن يلتزما بالتشاور والتعاون بالمشاريع ذات الفائدة المشتركة"[٤٠]

٣.أزمة المياه العربية. الإسرائيلية والصراع على أنهار الأردن واليرموك والليطانى[٤١]

تبقى لدينا المشكلة الإسرائيلية بشأن السيطرة على مياه الأنهار الثلاثة الرئيسة فى منطقة الحدود السورية الأردنية /اللبنانية/ الفلسطينية، وإسرائيل وللأخيرة أطماع معروفة فى المياه العربية منذ قيام الحركة الصهيونية فى أواخر القرن التاسع عشر ومن ثم بعد قيام إسرائيل عام ١٩٤٨. وقد مثلت المسألة المائية هماً صهيونيا ركز على مفهوم أساس للحدود الآمنة لدولة إسرائيل يتمثل باحتوائها لنهر الأردن هما صهيونيا ركز على مفهوم أساس للحدود الآمنة لدولة إسرائيل يتمثل باحتوائها لنهر الأردن ونهر اليرموك ومياه جبل الشيخ ونهر الليطانى، وعلى أن مستقبل إسرائيل بأكمله رهين بسيطرتها على الليطانى واليرموك ومنابع الأردن.

وكما رأينا بالنسبة لنهر الليطانى فى جنوب لبنان فإن أطماع إسرائيل فيه تعود إلى القرن التاسع عشر مدعية دائما بأن أكثر من نصف مليار متر مكعب من مياهه تضيع فى البحر، وسعت دائما إلى جعل الليطانى بمثابة حدودها الشمالية. أما هضبة الجولان فهى مخزون مائى كبير، وفيها مياه سطحية وجوفية غزيرة، وتسقط عليها الأمطار بكثافة محولة إياها إلى مخزون هائل للمياه الجوفي بحيث توصف بأنها عائمة على خزائن من المياه.

أما مياه الضفة الغربية فتزود إسرائيل بنحو ٣٧ بالمئة من مواردها المائية.

ولذا تستحوذ مسألة مصادر المياه على اهتمام إسرائيل بحيث تفوق فى أهميتها أية مسألة أخرى، وهذا الاهتمام نابع من أهمية المياه بالنسبة لإسرائيل كمصدر للزراعة والطاقة والإسكان.

أما نهر الأردن فإنه يتغذى بشكل رئيسى من نهر اليرموك الذى ينبع من الأراضى السورية ويغطى ٤٠ بالمئة من الاحتياجات المائية لإسرائيل فى الوقت الذى يشكل فيه المصدر الرئيسى تقريبا بالنسبة للأردن.

وإجمالا أن ٦٠ بالمئة من المياه الجوفية التى تستخدمها إسرائيل تأتى من الضفة الغربية، وتسيطر إسرائيل على منابع نهر الأردن وعلى جزء من نهر الليطانى فى جنوب لبنان وعلى هضبة الجولان.

وخلاصة القول إن قضية المياه هى هاجس إسرائيل الأول لأنها تعنى حياة سكانها وزراعتهم واستيطانهم. واليوم إذ تحتل إسرائيل الأراضى العربية وتسيطر على مصادر المياه فيها فإن ذلك يخلق أزمة مياه حقيقية يتولد عنها حتما صراع وتوتر مستمران فلا سلام فى ظل الاحتلال، بل الأرض مقابل السلام، ولكن ذلك سيحرم إسرائيل من المياه ومصادرها، مما يبقى المياه ومصادرها والسيطرة عليها محورا أساسيا للصراع وسببا مستمرا للنزاع.

ويعبر شيمون بيريس عن موقف إسرائيل من الموضوع بأن الحل يكمن فى إقامة نظام إقليمى. "ذلك أن المياه لا تعود لشخص واحد أو بلد محدد ولكن للبشرية ككل. والمياه فى الشرق الأوسط هى ملك للمنطقة.. (مما يعتبر) دليلا على مدى الحاجة لإقامة نظام إقليمى (يمكن من خلاله) تخطيط وتنفيذ مشاريع تنمية المياه وتوزيعها على أساس اقتصادى بأسلوب عادل ومؤتمن"[٤٢] وهو يرى "أن المبدأ الذى يحكم حقوق المياه لا يناقش السيادة المطلقة لكل دولة على استخلاص المياه من الحوض الواقع ضمن سيادتها"[٤٣] ولهذا يقترح نظاما إقليميا كالنظام الشرق أوسطى ـ لأنه يتجاوز حدود المصالح الوطنية ليعمل فى خدمة كافة سكان المنطقة، ويخلق شراكة دائمة بين دول المنطقة قائمة على المصالح الحقيقية.[٤٤]

ومن الواضح أن بيريس يريد احتواء الموقف العربى ومحو ملامحه القومية ليجعل منه موقفا إقليميا لا هوية له ولا ملامح خاصة به، ويلغى عدالة مطالبه التحررية فى استرجاع الأرض والمياه.

خلاصة واستنتاجات

لعل أخطر مشكلة ستواجهها البلدان العربية فى القرن الحادى والعشرين تكمن فى ضمان ما تحتاجه من المياه لإدامة الحياة فيها من خلال توفيرها بكميات كافية ونوعيات صالحة للاستعمال على أطول مدى زمنى ممكن. وبهذا المعنى لا تنحصر تلك المشكلة بالجانب الطبيعى، أو الفيزياوى منها، وإنما أيضا بالجانبين الاقتصادى والسياسى كذلك، ويرتبط ذلك بالإدارة المائية الكفؤة من ناحيتى عرض المياه والطلب عليها، وبالرشادة الاقتصادية فى استخدامها، وبالإدارة السياسية للعلاقات المائية مع أطراف أخرى تنبع منها المياه، أو تمر بها، أو تصب فيها، وهنا يلعب العامل السياسى دورا خطيرا فى تحديد العلاقة مع دول الجوار الجغرافى بصورة خاصة، ومع الكيان الصهيونى بصورة أخص وقد كانت تلك النقاط هى مدار البحث الذى أنصب علي تحديد العوامل التى أدت، وتؤدى أو ستؤدى مستقبلا إلى تفعيل أزمة المياه، وقد أكد البحث على العوامل الداخلية والإقليمية والدولية فى إحداث الأزمة وتطورها وآثارها، وعلى خطورة النتائج التى لابد أن تقود إليها على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، اقتصاديا وبيئيا وتنمويا وصحيا وأخيرا وليس آخرا، سياسيا ومن هنا تأتى خطورة هذه الأزمة، بخاصة فى ظل الظروف الدولية الاستثنائية التى يمر بها العالم اليوم، من حيث القطبية الأحادية والنظام العالمى الجديد اللذين لا نعتقد أنهما يصبان فى صالح البلدان العربية.

ولمواجهة هذه الأزمة مستقبلا لابد من سياسة مائية محلية رشيدة، وإدارة مالية وطنية كفؤة، وعلاقات حسن جوار مع دول المنبع والمرور، وتعاون وتنسيق مائيين عربيين، وبناء علاقات مائية إقليمية عقلانية ومدروسة بعناية، ومستقرة وفعالة على المدى الطويل.

الهوامش

(١) " إن منابع المياه ملك لتركيا، كما أن النفط ملك للعرب، وبما إننا لا نقول للعرب إن لنا الحق في نصف نفطكم، فلا يجوز لهم أن يطالبوا بما هو لنا، "انظر: سامر مخيمر وخالد حجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة، عالم المعرفة؛ ٢٠٩ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٩٦)، ص ١١٧ .

(٢) نقلاً عن: الزمان (لندن) ٢٣/٢/٢٠٠٠، ص ٨ .

(٣) مخيمر وحجازي، المصدر نفسه، ص٣١٢، وقد استندنا إلى الأرقام الواردة في هذا المصدر بخصوص الفجوة المائية.

(٤) جامعة الدول العربية، الأمانة العامة]وآخرون[، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، ٢٠٠٠ (القاهرة: الأمانة العامة، ٢٠٠٠)، ص ٣٦ .

(٥) المعهد الدولي لشؤون البيئة والإنماء، معهد الموارد العالمية، موارد العالم ١٩٩٨-١٩٩٩ (القاهرة: مطابع الأهرام التجارية، ١٩٩٩)، ص ٣٠٤-٣٠٧ .

(٦) مي دمشقية، "المياه في البلاد العربية بين حواجز الندرة وتحديات التنمية الزراعية"، أوراق اقتصادية، العدد ١٤(شباط/فبراير ١٩٩٩)، ص ٩٥ .

(٧) محمد محمود الإمام، مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ١٩٩٣)، ص ١٣٨ .

(٨) اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا]الإسكوا[، مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا، تقرير سنوي (نيويورك: الأمم المتحدة، ١٩٩٩)، ص ١٤٨-١٥٠ .

(٩) برهان الدجاني، عبر التنمية الاقتصادية في الوطن العربي (بيروت: الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، ١٩٩٢)، ص ٦٣ .

(١٠) عبد المالك خلف التميمي، المياه العربية: التحدي والاستجابة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩)، ص١٠٧-١٠٨ .

(١١) منصور العادلي، موارد المياه في الشرق الأوسط: صراع أم تعاون في ظل قواعد القانون الدولي (بيروت: دار النهضة العربية، ١٩٩٦)، ص ٤٥٠ .

(١٢) محمد المنسي قنديل، "سدود تركيا أحلام الخصب ومخاوف الجفاف، " العربي، العدد ٤٩٢ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩)، ص ٤٦-٤٨ .

(١٣) هيتك دوتكرس، "النفط الأبيض: الماء والسلام والتطور المستمر في الشرق الأوسط،" ترجمة بيوارخنسي الزمان، ٢٠٠٠/٢/٢٣، ص ٨ .

(١٤) العادلي، موارد المياه في الشرق الأوسط: صراع أم تعاون في ظل قواعد القانون الدولي، ص ٤٦٨ .

(١٥) انظر: التميمى، المياه العربية: التحدي والاستجابة، ص ١٣٠-١٣٢، ومخيمر وحجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة، ص ١١٨ .

(١٦) المصدران نفسهما، ص ١٥٣ - ١٥٨، و ٩٤ - ٩٨ على التوالي.

(١٧) صباح محمود محمد ووليد محمود أبو سليم، الأمن المائي العربي (إربد: دار الكندي للنشر، ١٩٩٨)، ص ٨٥-٨٦ .

(١٨) العادلي، موارد المياه في الشرق الأوسط: صراع أم تعاون في ظل قواعد القانون الدولي، ص ٣٩٨ .

(١٩) محمد المنسي قنديل، "سوريا ومياهها المهددة،" العربي، العدد ٤٩٣(كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩)، ص ٥٨ .

(٢٠) العادلي، المصدر نفسه، ص ٥١٤ .

(٢١) مخيمر وحجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة، ص ١١١-١١٢ .

(22) Jeremy Berkoff, A Strategy for Managing Water in the Middle East and North Africa, Direction in Development (Washington, D.C.: World Bank, 1994).

(٢٣) التميمي، المياه العربية: التحدي والاستجابة، ص ٥٤ .

(٢٤) انظر في ذلك: المصدر نفسه، ص ٥٣-٨١، ومحمد أبو سليم، الأمن المائي العربي، ص ٥٣-٥٨ .

(٢٥) المصدران نفسهما.

(٢٦) العادلي، موارد المياه في الشرق الأوسط: صراع أم تعاون في ظل قواعد القانون الدولي، ص ٥٢٢ .

(٢٧) التميمي، المياه العربية: التحدي والاستجابة، ص٩٠-٩٥ .

(٢٨) الدستور، ٢٠٠٠/١٢/٢٤، الصفحة ١ .

(٢٩) التميمي، المصدر نفسه، ص١٦٠، ومحمد حسنين هيكل، خريف الغضب: قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٥)، ص ٣٨٧-٣٨٨، إذ ذكر هيكل أن السادات قدم فرعاً من النيل هدية تحمل مياهه إلى إسرائيل لكي تروي مزارع المستعمرات الجديدة في النقب - وذلك حسب تصريح السادات نفسه لمجموعة من رؤساء تحرير الصحف الإسرائيليين الذين اجتمع بهم، ذاكراً أن مياه النيل ستصل إلى القدس لإمداد حجاجها من الأديان الثلاثة بـ "زمزم" جديدة من مياه النيل، وذلك لإقناع بيغن بمواصلة المفاوضات حول الضفة الغربية، ولكن بيغن خيب ظن السادات بقسوة، بعنجهية ما بعدها عنجهية، وذلك بقوله للسادات "إن مبادئنا ليست للبيع مقابل مياه النيل، إن أمن إسرائيل وأهمية القدس بالنسبة لشعبها كلها ليست قضايا للبيع مقابل مياه النيل"

(٣٠) مخيمر وحجازي، أزمة المياه في المنطقة العربية: الحقائق والبدائل الممكنة، ص ١١ .

(٣١) لمزيد من المعلومات انظر: نظير الأنصاري، "استراتيجية الموارد المائية في الوطن العربي،" (بحث غير منشور).

(٣٢) هيثم الكيلاني، تركيا والعرب: دراسة في العلاقات العربية - التركية، دراسات استراتيجية؛ ٦ (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٦)، ص ٦٨ .

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٧٠ .

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٧١ .

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٧١ .

(٣٦) التميمي، المياه العربية: التحدي والاستجابة، ص ١٦٢ .

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١٦٠ .

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٦٢ .

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٦٥ .

(٤٠) جون واتربي، "الأمر والواقع في حوض النيل،" الحياة، ١٩٩٦/٦/٢٧، ص ١٨، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ١٦٦ .

(٤١) استندنا فيما يلي من البحث بشكل أساسي على الدراسة القيمة للموضوع في: التميمي، المصدر نفسه، الفصل ٢، ص ٦٣-٩٩، وسعد الدين مدلل، "المياه اللبنانية بين الوفرة والتوازن والاستلاب، " المستقبل العربي، السنة ٢١، العدد ٢٣٥، (أيلول/سبتمبر ١٩٩٨)، ص٧٠-, ٩٣ انظر أيضاً: مراجعة محمود حربي للكتابين التاليين: علي جمالو، ثرثرة فوق الفرات: النزاع على المياه في الشرق الأوسط (بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٦)، وطارق المجذوب، لا أحد يشرب: مشاريع المياه في استراتيجية إسرائيل (بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٨).

(٤٢) شمعون بيريس، الشرق الأوسط الجديد، ترجمة محمود حلمي عبد الحافظ (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، ١٩٩٤)، ص ١١٥ .

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١١٥ .

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٤٦ .